

والفصل حرفان تتحمل من الموصوفية اي فتاوى الدليلات لان
 ذاك احتمال الزيادة وهذا العمل الموصوفية وكل منهما محتمل
 ولكن اما التي حاصله ان ما تتحمل الزيادة والوصفية ومن تتحمل
 الوصفية فقط ومحملة شيئا واحدا احوذ ما يتحمل شيئين هذا اعني
 تسليم ان احتمال الوصفية مفضل ولذا ان نقول هو لا يضر واليه
 يقول ثم انما الى والاول انشاء شي اي والصلة والصفة اتى
 بها للتعريف فلا يدان يكونه معناه محمدا ابو بن النطق بها
 لا حتى المبدأ لبعض المتأخرين ان وقع الانشاء خبرا فلا يكون الام
 التأويل خبر فحق زيد اضر به معناه زيد مطلوب بضم او مقول
 فيما خبره اي قوله استحقاق لا يبرر حكاية اي انه يستحق ذلك
 على ان اصله الافراد اي لانه منسوب بالبشر والاصل في
 المنسوب ان يكون شيئا واحدا ويحتمل ان المراد بالاصل الغالب
 وعلى جواز ان زيد المتعطف على قوله على ان اصله الافراد
 وهذا تافهس والافادة الاستعمال مفرد لا يوصف بالانشاء
 ثم الكلام انشاء فتدبر حيث ان تمامه وان اتاك فلات
 حين مناصي لئن ينتهوا لعل تعدد الام هنا مع اداة الشرط
 ليكون من الشرط المقرون بلام المتوسطة التي تدل على القسم
 المحذوف قطعاً والافلام لها وهم يقع العباد الغلط
 وزاد معنى وامسكوها وتوجه العرة الواجبة الى شي وليس
 مراد ههنا ههنا هي وانما متقطعة ان ليست الرحمة خصوصاً
 الجيم ان اجريها بدا اي في الآية الثانية ثم جاء ترتيبها
 بنظر من غيرنا وقد سبق الكلام في هذه الآية موضعاً
 قبل ان اصله اي لانه المعطوف على الصلة صلة ومجموع

المجملية خبر وعلى هذا اضمير يرجع لما استيتم للرسول لئلا يتلوه
 الخبر بها له وانه لا قسم الى كلمة حتى الاخراب في حين التقى اي
 ليس من امراده حتى يرد الاعتراض ثم يحصر الدليل اي لان الاقتصار
 في مقام البيان يفيد الحصر ولوان بالتقل والبيت من الكامل
 وانما تعاول لان الفاعل معنى الاخذ ولعله اراد الثاني عند الا
 رتبة ان اقاله تقدم اشاده في حرف الام بصيغة التكلم وعلى
 كل فالفاعل قد بين الضيف واذكر ان المنزل ولتصح النظر في
 القسم في هذا ولعله يراه محذوقاً وليس فيه ما يكون لتصح
 معطوفاً عليه لم يمكن انه عطوف على غير واحد باعتبار المعنى اي لغيره
 ولتصح في تقى خبر الفاعل ان التحقيق ان جملة الشرط لا يحتمل
 لها مطلقاً وذلك ان كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محتمل
 وياتي توضيح في الخامسة مما له محتمل ولما اعتمد من جعلها
 بمعنى حيث ان لا شرط ثم لا الجملة باسرها لا مانع من هذا
 خصوصاً والاعراب فرع في الفعل ويكون العطف في نحو ان قام زيد
 ثم وقى يكون على محل الجملة فتأمل الواقعة صلة ظاهره
 ولولاه نوحها انت بالحكم التي من حكومة من العزم الزوجة منهم
 فالجمل لا و قال دم يشعني ان لها محتمل للمعنى بها محل المفرد قال من
 الظ لا محل لها لان المفرد ليس في مكانه الاصل الاصل الصلة ان
 تكون جملة واعراب الصفة عاربية من ان لكونها على صورة الحرف
 فلا يظن فيها امر اي فتدبر فسلم على ايم سبق في اي
 فسي من ذي عن عم هو منظور بين شعوب النقص شاعر
 اسلام وبقوله ولست بهاج في القرى اهل منزل على ادم المكي والبي
 البراكيا قما كرام من سورة التيمم فسي الخ ويعبر لا

المجملية

Copyrighted material